هذا السياق، برز الخلاف السوري ـ المصري. فقد تبنّت سوريا موقفاً داعماً للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في لبنان، في العام ١٩٧٥؛ كما وقفت الى جانب المنظمة خلال قمة الرباط الشهيرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، التي أكدت ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والتي اعتبرت، بحق، انتصاراً ساحقاً للمنظمة في صراعها مع الاردن.

ومنذ قمة الرباط، ظهر واضحاً ان مساراً جديداً في العلاقة بين الاردن والمنظمة قد بدأ. فقد أدى فشل كيسنجر في تحقيق اجراء فصل للقوات على الجبهة الاردنية، اضافة الى التأييد الكاسح الذي منحته القمة العربية للمنظمة، الى استقالة الملك حسين من المسرح السياسي الشرق أوسطي، فعلياً. وعلى الرغم من ان الاردن قام بالرد على قرارات قمة الرباط باتخاذ سلسلة اجراءات هدفت الى «أردنة» الدستور الاردني (حل البرلمان، ومجلس الاعيان)، بهدف الضغط على الفلسطينيين، لايجاد وضع يرغم م.ت.ف. على التراجع عن تصلبها، الا ان هذه الاجراءات[٤٧] لم تعدل من حقيقة الوضع الذي تم تثبيته في قمة الرباط.

على ان الانتصار الحاسم الذي حققته المنظمة في قمة الرباط لم يؤد، في الحقيقة، الى احداث تغيير في موقف الادارة الاميركية، التي شعر وزير خارجيتها كيسنجر بأنه من المستهدفين، الى جانب العاهل الاردني، بقرارات هذه القمة. وهكذا، في الوقت الذي المح الرئيس الاميركي جيرالد فورد، بعد ايام من اختتام قمة الرباط ، الى امكان التفاوض مع م.ت.ف. واشراكها في مؤتمر السلام، سارع كيسنجر، في اليوم الثاني، بارسال برقية الى اسرائيل، يوضح فيها ان تصريح الرئيس الاميركي مجرد «زلة لسان»[٤٨]. وذهب كيسنجر أبعد من ذلك، الى توقيع تعهد اميركي بعدم التحدث مع م.ت.ف. الا اذا اعترفت هذه باسرائيل، وبالقرار ٢٤٢، ونبذت «الارهاب»؛ وهو التعهد الذي لا يزال قائماً، ويحدد علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة. وقد عكس هذا التعهد رغبة الولايات المتحدة، وتصميمها، على الحؤول دون تمكين الشعب الفلسطيني من انتزاع حقه في تقرير المصير؛ كما ان كيسنجر بدا واثقاً، في ذلك الوقت، من ان الدبلوماسية التي قادها في الشرق الاوسط، والتي هدفت، أساساً، الى تقسيم العالم العربي وعزل مصر[٤٩]، سوف تحوّل وجهة الجهد العربي من محاربة اسرائيل الى الحرب فيما بين العرب انفسهم. وكانت كلمة السر في ذلك الحرب الأهلية اللبنانية.

الحرب اللبنانية والتدخل السوري

كان لبنان الدولة الوحيدة المرشحة لاستقبال الهجرة الفلسطينية من الاردن. وكما كان الحال في الاردن، فان لبنان كان، أيضاً، محكوماً بتوازنات شديدة الحساسية، والهشاشة. ان ابلغ مثال على التعبير عن حدود هذه الهشاشة سرعة عطب النظام في كل مرة تبرز على سطح العالم العربي انعطافة ما. فقد أدى صعود الناصرية في الخمسينات الى انفجار الحرب الأهلية في العام ١٩٥٨؛ كما ادى بروز حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، في أواخر الستينات، الى بعث الأزمة اللبنانية، مجدداً. ولا شك في ان هذه القابلية المفرطة للتأثر بالعوامل الخارجية من جانب النظام السياسي اللبناني، تعكس، بصورة أساسية، الطابع الاصيل للانقسام السياسي، والايديولوجي، والترسبات الطائفية والاثنية، في هذا البلد، الذي كان، ذات يوم، يوصف بأنه «سويسرا الشرق الاوسط».

لقد أسهم هذا البعد، اضافة الى التواجد الفلسطيني البشري الكثيف في لبنان منذ العام ١٩٤٨ (ثاني أكبر كثافة فلسطينية في الشتات العربي بعد الاردن)، في جعل لبنان القاعدة البديلة من الاردن. وكما هو الحال في الاردن، كان لدى النظام اللبناني، أيضاً، أسبابه الكثيرة، والخاصة، التي